الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وصاحبة الحق الوحيدة في التصرّف بأيّة أراضٍ فلسطينية ينسحب منها العدو الصهيوني، ممّا اعتبر، في واقع الحال، تطاولاً على هذه القرارات، وتمهيداً لما هو أخطر من ذلك بكثير، ومرتبطاً بقوة الاجراءات الاردنية المعروفة، وضمنها ادراج الضفة الغربية ضمن خطة التنمية، واعداد قائمة برؤساء المجالس البلدية المتعاونين مع عمّان» (ص ٥٩).

والمؤشر الثالث يأتي في سياق «قمّة عمّان». «فلم تكن مجرّد مصادفة ان تشهد ' قمّة عمّان ' هذا التحوّل السلبي والخطير في أولويات اهتمامات الاقطاب العرب، في الوقت الذي أعلنت القمة تأييدها الضمني لوجود الاساطيل الاميركية في الخليج، من جهة، وعن حق كل دولة عربية باستئناف العلاقات مع النظام المصري، من جهة ثانية، وعن اسقاط فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، من جهة ثالثة، وعن اطلاق تسمية جديدة للصراع العربي ـ الصهيوني، من جهة أخيرة» (ص ٦٧).

وحلّل محادين تداعيات الموقف الاردني في تشديده ومساعيه لوضع القضية الفلسطينية في الطبق الاردني، وصولاً الى قرار فك الارتباط، باعتباره يعلن «اضطراراً» نزع الوصاية الاردنية عن الضفة الفلسطينية، ويمثّل «هروباً من الازمة السياسية التي واكبت الانتفاضة الفلسطينية» (ص ٧٠). ومن المفيد، في هذا السياق، تسجيل بعض الدوافع التي كانت وراء هذا القرار، الذي يعتبر أبرز، وأخطر، محطة في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية.

ونبدأ، أولاً، بالجوانب المتعلّقة بالاردن. لقد أصبحت جميع مشاريع الماضي الاردنية للحلول محل الشعب الفلسطيني بعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وامتداداتها عربياً ودولياً، مجرّد هياكل عظمية؛ وكانت المساعي الرسمية الاردنية تعمل على اعادة التأهيل لهذه الهياكل، عبر انهاض مشروع مكان مشروع، بدءاً من مشروع الحاق الضفة الفلسطينية، مروراً بمشروع أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، واخراج المقاومة في آب (اغسطس) ١٩٧١، عبوراً بمشروع المملكة العربية المتحدة، وصولاً الى مشروع التقاسم الوظيفي، ومحاولة تطييب المناخ لمبادرة شولتس. كانت الحكومة الاردنية تؤكد «الخيار الاردني». وقد يكون مشروع فك الارتباط، في جانب من جوانبه، محاولة جديدة لهذا الاحياء، واعتقاداً اردنياً بفشل منظمة التحرير الفلسطينية في املاء الفراغ السياسي، والاقتصادي، وحل المشكلات الناشئة عن هذا القرار، بحيث يقود هذا الى اضطرار المنظمة، مجدداً، الى الاستعانة بالاردن لحل القضايا الادارية والسياسية الناشئة عن هذا القرار. ودليل اصحاب وجهة النظر هذه يبدأ من اجراءات الملك حسين بتسريح ٢٠ ألف موظف من موظفي الضفة، وحديثه عن امكان سحب جوازات السفر الاردنية من سكان الضفة، ممّا سيدفع الى مطالبة جماهير الضفة الى ايجاد صيغة حل عبر النظام الاردني. غير ان تحليلاً كهذا سيبقى عاجزاً وقاصراً، اذا ما قرأنا خارطة المنطقة السياسية، المحكومة، بجزء كبير من خطوطها العريضة، بالسياسة الاسرائيلية. ووضع الاردن في هذه الخارطة يمكن تحديد أبرز محدّداته.

ففي أعقاب أي احتمالات للسلام، يرى بعض المراقبين امكان تصاعد النزاع العربي ـ الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، الأمر الذي ربما يقود الى هجرات جماعية نحو الشرق، عبر النهر، إمّا بسبب الاحباط السياسي، أو القهر الاسرائيلي؛ وهذا سينعكس على الوضع في الاردن. كذلك، فان التغيّرات على المسرح السياسي الاسرائيلي قد تدفع باتجاه تسريع الفكرة الصهيونية القائلة بـ «أردنة» القضية الفلسطينية؛ والاردنيون ما زالوا يأخذون بجدية وجهة نظر اريئيل شارون التي طرحها قبل سنوات، والتي تنادي بدفع الفلسطينيين الى «حكم الاردن». والنظرية الرائجة في اسرائيل ترى ان هنالك «دولة فلسطينية حالياً»، وهذه الدولة هي الى الشرق من نهر الاردن. والاردنيون ينظرون الى هذه الدولة باعتبارها تهديداً مباشراً لهم. والاسرائيليون من أتباع هذه النظرية يعربون عن ندمهم لأن اسرائيل «لم تحاول الاستفادة كما يجب من احداث أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠». وعندما يقرأ الاردنيون هذه النظرية جيداً، فانهم سيفضلون ان تتحقق الأماني الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وغزة، كشرط ينبغي ان يسبق أي ارتباط بين الضفتين في المستقبل (في كونفدرالية مثلاً). وهذا الامر هو الذي يكمن